

## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

26 شباط/فبراير - 5 نيسان/أبريل 2024

البنادان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## حلقة دراسية للخبراء بشأن التهديدات القانونية والاقتصادية لسلامة الصحفيين

### تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

#### موجز

طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 9/51، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن ينظم، قبل الدورة الرابعة والخمسين للمجلس، حلقة دراسية للخبراء مدتها يوم واحد بشأن المخاطر القانونية والاقتصادية التي تهدد سلامة الصحفيين، وذلك بالتشاور مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس في دورته الخامسة والخمسين.

وعُقدت الحلقة الدراسية للخبراء في 25 نيسان/أبريل 2023 في شكل هجين. ويتضمن هذا التقرير موجزاً للمناقشات التي أُجريت، والتي سلط خلالها أعضاء فريق المناقشة والمتحدثون الضوء على المخاطر القانونية والاقتصادية التي تهدد سلامة الصحفيين، وذكروا التحديات التي تعيق معالجة هذه المسألة وسبل المضي قدماً، وبيّنوا إجراءات محددة لضمان بيئة آمنة للصحفيين.



## أولاً - مقدمة

- 1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 9/51 بشأن سلامة الصحفيين، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن ينظم، قبل الدورة الرابعة والخمسين للمجلس، حلقة دراسية للخبراء مدتها يوم واحد بشأن المخاطر القانونية والاقتصادية التي تهدد سلامة الصحفيين، وذلك بالتشاور مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس في دورته الخامسة والخمسين. ويُقدّم هذا التقرير تلبيةً لذلك الطلب.
- 2- وعُقدت الحلقة الدراسية للخبراء في 25 نيسان/أبريل 2023 في شكل هجين (حضورياً وعبر الإنترنت) في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ونبُت حلقة النقاش على الإنترنت وسُجلت<sup>(1)</sup> وأُيِّحت للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية المشاركة فيها عن طريق استخدام الترجمة الفورية بلغة الإشارة الدولية والعرض النصي بالبريد الإلكتروني.
- 3- وكان الهدف من الحلقة الدراسية للخبراء هو دراسة نطاق واتجاهات التهديدات القانونية والاقتصادية لسلامة الصحفيين، بما في ذلك بعدها الجنساني وتأثيرها على التمتع بحقوق الإنسان، وتحديد التدابير اللازمة لحماية الصحفيين بشكل أفضل من التهديدات القانونية والاقتصادية.
- 4- وافتتحت الحلقة الدراسية للخبراء المفوض السامي والممثل الدائم للنمسا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف باسم المجموعة الأساسية من البلدان التي قدمت قرار مجلس حقوق الإنسان 9/51. واشتملت الحلقة الدراسية على أربع جلسات مواضيعية بشأن ما يلي: (أ) التشريعات الحالية والاتجاهات القانونية التي تؤثر على سلامة الصحفيين؛ (ب) المخاطر القانونية، بما في ذلك الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة وأثرها على سلامة الصحفيين؛ (ج) التهديدات الاقتصادية لسلامة الصحفيين وأثرها على استقلال وسائل الإعلام وتعدديتها؛ (د) المضي قدماً في توفير حماية أفضل للصحفيين من التهديدات القانونية والاقتصادية وضمان وجود وسائل إعلام مستقلة وحرّة وتعددية. وشارك ما مجموعه 17 محاضراً في الحلقة الدراسية للخبراء (10 حضورياً، و6 عن بعد، ومحاضر واحد من خلال رسالة فيديو مسجلة مسبقاً). وترأس جميع الجلسات ميسر للمناقشة وأدلى ثلاثة إلى خمسة محاضرين ببيانات تناولت مواضيع الحلقة الدراسية وسلطت الضوء على الجوانب الرئيسية لموضوع كل جلسة. وبعد البيانات الأولية للخبراء، فتح الميسرون المناقشة للمشاركين، حضورياً وعن بعد، للمساهمة بالتعليقات والأسئلة. واختتمت كل جلسة بملاحظات ختامية أدلى بها الخبراء<sup>(2)</sup>.

## ثانياً - موجز الحلقة الدراسية للخبراء

### ألف - ملاحظات افتتاحية

- 5- افتتح المفوض السامي الحلقة الدراسية للخبراء، مشدداً على أن وجود وسائل إعلام حرة ومستقلة أمر حيوي للحكم الديمقراطي ولدعم سيادة القانون. وأعرب عن قلقه إزاء الاستخدام المتزايد لقوانين التشهير الجنائية لإسكات الانتقادات، وكبح النقاشات العامة، وحماية مصالح النخب المتنفذة. ولفت الانتباه إلى قوانين جديدة في العديد من البلدان فرضت قيوداً تعسفية على حرية التعبير، وشملت استخدام تعريفات

(1) انظر <https://media.un.org/en/webtv/schedule/2023-04-25>

(2) جميع الوثائق المتعلقة بحلقة الخبراء الدراسية متاحة في: <https://www.ohchr.org/en/events/events/2023/expert->

[seminar-legal-and-economic-threats-safety-journalists](https://www.ohchr.org/en/events/events/2023/expert-seminar-legal-and-economic-threats-safety-journalists)

فضفاضة للأخبار المزيفة والجرائم الإلكترونية وقوانين الصحة العامة في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقال إن ثمة اتجاه آخر يتمثل في الاستخدام المتكرر للدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة من جانب أشخاص في السلطة، وهي دعاوى غالباً ما تستهدف الصحفيين لمنعهم من إعداد تقارير عن مسائل تهم الجمهور. وشدد على أن الهدف الحقيقي من هذه الدعاوى القضائية هو إرباك المدعى عليهم من خلال إجراءات قانونية مطولة وتكاليف باهظة، الأمر الذي يمكن أن يدفعهم إلى ممارسة الرقابة الذاتية. وأعرب عن قلقه إزاء تزايد تهديد الصحفيين بالفصل من العمل، وانعدام الأمن الوظيفي وخفض الأجور، والتعرض لأضرار مفرطة في قضايا التشهير المدنية، وخفض التمويل العام، وإغلاق وسائل الإعلام. وفي الختام، شدد المفوض السامي على أن وسائل الإعلام الحرة يمكن أن تساعد على ضمان الحريات الجماعية وأن حماية الصحفيين ينبغي أن تكون مسؤولية جماعية.

6- وأشارت الممثلة الدائمة للنمسا، ديزيره شفيترز، في ملاحظاتها الافتتاحية، إلى أن حرية الصحافة تراجعت على مدى السنوات الخمس الماضية، مما أثر على حوالي 85 في المائة من سكان العالم، وأن الكثير من حالات تراجع حرية الصحافة كان في شكل قيود وتهديدات. وتزايدت الإجراءات القانونية، مثل الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة، وأسئ استخدام التحقيقات والمحاكمات الجنائية والمالية لأغراض الانتقام والترهيب، وفُرضت عقوبات جنائية غير متناسبة لردع الصحفيين عن القيام بأعمال استقصائية. وواجه الصحفيون مجموعة واسعة من التهديدات الاقتصادية، مثل الاستيلاء على وسائل الإعلام، والفصل، والأضرار المفرطة الناجمة عن قضايا التشهير المدنية، وخفض التمويل العام، وإغلاق وسائل الإعلام. وتستحق التهديدات التي تتعرض لها السلامة القانونية والاقتصادية للصحفيين مزيداً من الاهتمام واتخاذ إجراءات عاجلة. وينبغي أن تسهم حلقة الخبراء الدراسية في إنكاء الوعي وحفر الحوار وتعزيز النتائج المتعلقة بتعزيز سلامة الصحفيين وحمايتهم.

## باء - العروض التي قدمها أعضاء فريق المناقشة

### الجلسة 1- التشريعات الحالية والاتجاهات القانونية التي تؤثر على سلامة الصحفيين

7- قدم مدير الجلسة الأولى، رئيس قسم سيادة القانون والديمقراطية في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، موضوع الجلسة الذي كان يهدف إلى تقديم لمحة عامة عن التشريعات والاتجاهات القانونية التي تؤثر على سلامة الصحفيين.

8- وأوضحت المحاضرة الأولى، وهي المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، أيرين خان، أن هناك خمس مجموعات من القوانين المستخدمة ضد الصحفيين<sup>(3)</sup>. وتتضمن المجموعة الأولى مجموعة من قوانين الأمن القومي، تشمل قوانين مكافحة زرع الفتنة ومكافحة الإرهاب والتجسس ومنع النفوذ الأجنبي. وتتعلق المجموعة الثانية بقوانين التشهير والقذف الجنائية، التي لا ينبغي أن يكون لها مكان في الديمقراطية الحديثة لأن المسؤولين الحكوميين يجب أن يتوقعوا درجة أعلى من التدقيق العام وأن يكونوا منفتحين على النقد. أما المجموعة الثالثة من القوانين، التي تطورت مع نمو الفضاء الرقمي، فتشمل قوانين الجرائم الإلكترونية، مثل قوانين التشهير الإلكتروني والإرهاب التي تستخدم ضد الصحفيين، وتمنح المحققين سلطات واسعة، بما في ذلك المراقبة الرقمية، دون إشراف قضائي أو بإشراف قضائي محدود. واستهدفت القوانين المتعلقة بالأخبار المزيفة، التي ظهرت أيضاً في السنوات الأخيرة، المعلومات المضللة عبر الإنترنت من خلال السعي إلى تقييد انتقاد سياسات الحكومة عبر الإنترنت. والعديد من هذه القوانين فضفاض وغامض وسيئ الصياغة وعرضة لإساءة الاستخدام، ما لم

(3) انظر A/HRC/50/29.

تشرف المحاكم على تنفيذها بشكل مناسب. وفي المجموعة الرابعة، أشارت المقررة الخاصة إلى دعاوى قضائية استراتيجية ضد المشاركة العامة، مؤكدة أن المتنفذين يستخدمون قوانين التشهير والخصوصية وحماية البيانات للشروع بشكل متزايد في إجراءات قانونية تافهة لا أساس لها ضد الصحفيين ووسائل الإعلام ومطالبتهم بتعويضات، بهدف مضايقة الصحفيين وتخويفهم واستفاد مواردهم ومعنوياتهم. وفي المجموعة الخامسة، حددت القوانين التي تغطي الجرائم المالية، مثل التهرب الضريبي والاحتيال وغسل الأموال، التي تستخدمها السلطات بشكل متزايد لمضايقة الصحفيين. ويمكن أن تؤدي الإدانات بارتكاب جرائم مالية إلى غرامات باهظة، وإفلاس وسائل الإعلام والصحفيين أنفسهم. ودعت المقررة الخاصة إلى وضع حد لاستخدام القانون كسلاح وتوفير الحماية القانونية الكافية للصحفيين. وقالت إن الصحفيين دعامة أساسية للديمقراطية ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتوفير الحماية الفعالة لهم.

9- ولاحظت المقررة الخاصة أيضاً أن التكنولوجيات الرقمية أثرت على نموذج وسائل الإعلام التقليدية وأدت إلى صراع اقتصادي وتخفيضات في عدد الموظفين. وأدى عدم وجود قوانين ملائمة إلى تقادم الحالة، مما أدى إلى استيلاء الدول والمصالح التجارية على وسائل الإعلام. وشددت المقررة الخاصة على أن الأزمة الاقتصادية في قطاع وسائل الإعلام تشكل تهديداً لحرية التعبير وحرية وسائل الإعلام. ومن أجل بقاء وسائل الإعلام، دعت المقررة الخاصة إلى تعزيز وسائل الإعلام العامة المستقلة، التي يمولها الجمهور وتستجيب لاحتياجات الصحافة من أجل المصلحة العامة.

10- وركزت المحاضرة الثانية، وهي رئيسة هيئة تنظيم المعلومات في جنوب أفريقيا وعضوة لجنة القضاء على التمييز العنصري، فيث ديكليري بانسي تلاكولا، ملاحظاتها على القوانين التي تضمن الوصول إلى المعلومات وحماية البيانات. وأشارت إلى أنه عندما لا تصاغ قوانين حرية المعلومات وتفسر على النحو السليم، فإنها يمكن أن تعيق الحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات. وتتضمن معظم قوانين الوصول إلى المعلومات استثناءات بينها، على سبيل المثال، استثناءات تتعلق بالأمن القومي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتيح قوانين حماية البيانات الجيدة تجاوزات تبررها المصلحة العامة بحيث يمكن الكشف عن المعلومات المتعلقة بالأمن القومي إذا كان ذلك في المصلحة العامة. ويجب أن تتضمن قوانين حماية البيانات استثناءات لصالح الصحافة، شريطة أن يكون لدى وسائل الإعلام مدونة لقواعد السلوك تحمي المعلومات الشخصية بشكل كاف.

11- وفيما يتعلق بالاتجاهات الإقليمية في أفريقيا، أشارت السيدة تلاكولا إلى تطبيق قوانين فضفاضة للغاية في المنطقة، مثل قوانين التشهير الجنائية والقوانين المتعلقة بالأخبار المزيفة. وأعربت عن أسفها لعدم تطبيق قرارات الأمم المتحدة وإعلاناتها بشأن سلامة الصحفيين في المنطقة، ودعت إلى اتباع نهج شامل إزاء المشكلة بسبل منها، على سبيل المثال، ضمان اعتماد المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، لقرارات وإعلانات دولية تحدد المعايير في هذا المجال. وأضافت السيدة تلاكولا أن المعلومات المضللة والأخبار المزيفة، التي تفاقمت بسبب أنظمة الذكاء الاصطناعي على المنصات الرقمية، باتت تشكل، في العصر الرقمي، أكبر تهديد لحرية التعبير والديمقراطية. وذكرت أنه ينبغي مساءلة المنصات الرقمية عن محتواها وأنه ينبغي للحكومات أن تشر المعلومات بشكل استباقي لمنع المعلومات المضللة.

12- ولاحظت المحاضرة الثالثة، وهي ممثلة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنية بحرية وسائل الإعلام، تيريزا ريبيرو، تعرض الصحفيين لضغوط متزايدة وتدابير قمعية في ظل حملة شديدة على حرية وسائل الإعلام في بيلاروس والاتحاد الروسي، منذ بداية النزاع المسلح في أوكرانيا، بسبب الاشتباه في أنهم عملاء أجنبيون. وأجبر هذا الوضع العديد من الصحفيين على العيش في المنفى. ويتعارض استخدام الصكوك والإجراءات القانونية لمضايقة الصحفيين وتخويفهم وإعاقة عملهم وخنقه مع مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام. وفي عام 2018، اعتمدت الدول الأعضاء

في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قراراً رائداً يدين جميع الاعتداءات وأعمال العنف ضد الصحفيين ويدعو الدول إلى جعل قوانينها وسياساتها وممارساتها المتعلقة بحرية الإعلام متوافقة تماماً مع التزاماتها الدولية، مع ضمان ألا تتطوي قوانين التشهير على عقوبات مفرطة يمكن أن تقوض سلامة الصحفيين<sup>(4)</sup>. ورغم هذه الالتزامات السياسية، استمرت المضايقات القانونية وإساءة استخدام النظام القضائي لقمع عمل الصحفيين، ويبدو أن هذه الظاهرة متنامية في بعض البلدان.

13- ودعت السيدة ريبيرو إلى إلغاء قوانين التشهير الجنائية وحصر مسألة التشهير في مجال القانون المدني. وأقرت بأن القانون المدني عرضة أيضاً لسوء الاستخدام وأنه حتى في البلدان التي لم يعد فيها التشهير جريمة جنائية، تستخدم الإجراءات القانونية من خلال المحاكم لتكميم أفواه العاملين في وسائل الإعلام أو الانتقام منهم من خلال دعاوى مدنية طويلة ومكلفة. وعلاوة على ذلك، تفاقت المضايقات القانونية في شكل تهم جنائية ودعاوى تشهير ودعاوى قضائية تعسفية ضد الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام، واستخدام التقاضي لخنق حرية وسائل الإعلام، باعتماد تشريع يجرم نشر المعلومات المضللة على الإنترنت. وأشارت السيدة ريبيرو إلى تقريرها لعام 2021، «المضايقة القانونية وإساءة استخدام النظام القضائي ضد وسائل الإعلام»<sup>(5)</sup> وأشارت إلى مائدة مستديرة للخبراء ستعقد في سكوبي، يومي 16 و 17 أيار/مايو 2023، لمناقشة سبل معالجة هذه الظواهر<sup>(6)</sup>.

## الجلسة 2. المخاطر القانونية، بما في ذلك الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة وأثرها على سلامة الصحفيين

14- تناولت الجلسة الثانية التهديدات القانونية، بما في ذلك الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة وتأثيرها على سلامة الصحفيين، وأدارها المدير القانوني لمنظمة الدفاع عن وسائل الإعلام، بادريغ هيويز. وهدفت الجلسة إلى تحديد التهديدات القانونية التي يواجهها الصحفيون، وتأثيرها على سلامتهم وحقوق الإنسان، ودور الدولة والقطاع الخاص، وتدابير التصدي للتهديدات القانونية.

15- وأشارت المحاضرة الأولى فرانشييسكا فارينغتون، وهي محاضرة في القانون التجاري في كلية الحقوق بجامعة أبردين في اسكتلندا، والعضوة في مركز أبحاث مناهضة الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة التابع للجامعة، إلى استمرار إمكانية استخدام القانون كسلاح ضد الصحفيين الذين يكتبون عن مسائل المصلحة العامة. ويهدد هذا الاستخدام حرية الإعلام لأنه يعيد صياغة النقاش حول مسائل المصلحة العامة كما لو كانت تنازلاً على مصالح خاصة. وشددت على ضرورة إدخال إصلاحات على كل من القانون الموضوعي والإجرائي للتصدي للتهديدات القانونية والاقتصادية التي يتعرض لها الصحفيون. وينبغي أن يتمثل الهدف الأساسي للإصلاحات في ضمان وقف التهديدات القانونية للصحفيين من مصدرها، وعدم إخضاعهم لجلسة استماع كاملة، وعدم اتخاذ تدابير عقابية بحقهم. وينبغي أن تعتمد الدول تدابير تسمح بالإسراع في رفض الإجراءات التي لا تستند إلى أي أساس، وسبل انتصاف لضحايا الدعاوى القضائية التعسفية، وفرض عقوبات مناسبة على من يرفعون قضايا يتبين أنها تعسفية.

16- وإلى جانب الإصلاحات في القانون الموضوعي والإجرائي، دعت السيدة فارينغتون إلى تمكين الهيئات التنظيمية من التحقيق مع المهنيين القانونيين الذين سهلوا الدعاوى القضائية التعسفية ضد الصحفيين ومعاقبتهم. وأخيراً، أشارت إلى الدور الذي تؤديه القواعد الدولية الخاصة في تهديد حرية

(4) انظر <https://www.osce.org/files/mcdec0003%20safety%20of%20journalists%20en.pdf>

(5) انظر: <https://www.osce.org/representative-on-freedom-of-media/505075>

(6) انظر: <https://www.osce.org/representative-on-freedom-of-media/541482>

الصحافة في جميع أنحاء العالم. وقد يكون الأثر النفسي والمالي لمثل هذه الدعاوى القضائية أكبر بكثير عندما يتم الشروع في إجراءات قانونية في ولايات قضائية أجنبية غير مألوفة للصحفيين المدعى عليهم. ويتعين على المحاكم أن تردع تقديم هذا النوع من الدعاوى القضائية التعسفية في ولاية قضائية أخرى من خلال القانون الدولي الخاص.

17- وأكدت المحاضرة الثانية، وهي مديرة مركز الدفاع عن وسائل الإعلام الجماهيري وعضوة فريق الخبراء القانونيين الرفيع المستوى المعني بحرية وسائل الإعلام، غالينا أربوفا، أن العديد من الصحفيين أُجبروا على مغادرة بلدانهم هرباً من التهديدات بسبب أنشطتهم المهنية. وكانت التهديدات بالسجن والعنف هي الأسباب الرئيسية التي أجبرت الصحفيين على العمل في المنفى، كما يتضح من انتقال العديد من الصحفيين المستقلين من بيلاروس والاتحاد الروسي إلى بلدان أخرى في السنوات الأخيرة. وفي تقرير صدر عام 2020 عن الفريق الرفيع المستوى من الخبراء القانونيين المعني بحرية الإعلام حول توفير ملاذ آمن للصحفيين المعرضين للخطر، أوصى الفريق الرفيع المستوى باعتماد تأشيرة طوارئ جديدة للصحفيين والإعلاميين<sup>(7)</sup>. ومنذ صدور التقرير، ساءت الحالة في أوروبا، مما يتطلب وضع آليات جديدة.

18- وفتت السيدة أربوفا إلى اضطلاع شركات التكنولوجيا الفائقة بدور الوسيط في الصحافة الرقمية الحديثة، وأشارت إلى سعي المجتمع الدولي للصحفيين ومنظمات حرية الإعلام نحو العمل مع تلك الشركات لإدكاء الوعي بأهمية تدفق المعلومات في أوقات النزاع، بما في ذلك اعتماد آليات محددة لحماية عمل الكيانات الإعلامية المستقلة التي تتعرض لرقابة السلطات. وفي الختام، حثت السيدة أربوفا جميع أصحاب المصلحة المعنيين على توحيد جهودهم لدعم المنظمات والدول التي استحدثت آليات لدعم الصحفيين المعرضين للخطر.

19- وسلط المحاضر الثالث، وهو المدير التنفيذي لمؤسسة وسائل الإعلام لغرب أفريقيا، سليمان بريما، الضوء على التطورات في أفريقيا فيما يتعلق بالسلامة القانونية للصحفيين. وقال إن جهود الدعوة أسهمت في إلغاء قوانين التشهير الجنائية والتحرير على الفتنة في عدة بلدان. غير أنه استعاض عن هذه القوانين بتشريعات أخرى، بينها على وجه الخصوص قوانين تتعلق بأمن الفضاء الحاسوبي والأخبار المزيفة، وهي قوانين انطوت، في بعض الحالات، على عقوبات أشد بحق الصحفيين. وفي معظم الظروف، تستخدم هذه القوانين لتوجيه تهديدات اقتصادية ونفسية للصحفيين، وفي كثير من الحالات، تستخدم لاحتجاز الصحفيين أو الحكم عليهم بالسجن. وفي معظم الحالات التي زُعم فيها حدوث انتهاكات للأمن السيبراني، كان الأساس الوحيد هو أن الادعاءات قُدمت عبر الإنترنت. وأشار السيد بريما إلى أن القانون الجنائي المنقح في بوركينا فاسو يقتضي من الصحفيين أن يحصلوا على موافقة الحكومة على جميع المقالات أو المنشورات المتعلقة بالأمن القومي؛ وقال إن العقوبة المفروضة على الصحفيين الذين لا يمثلون لذلك هي دفع غرامة باهظة أو السجن.

20- وفيما يتعلق بالدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة، أعطى السيد بريما مثال منشور غاني بعنوان "دولة رابعة"، اتهم مؤلفه، في جملة أمور، بالتشهير وانتهاك حرمة المحكمة. وقُدم ادعاء إضافي في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على أساس أن إحدى مقالاته نشرت على الإنترنت. ورُفعت هذه الدعاوى بقصد تخويف الصحفيين المعنيين ومضايقتهم وتعريضهم للألم النفسي.

21- وتكلمت المحاضرة الرابعة، وهي المستشارة القانونية للمركز الأوروبي لحرية الصحافة والإعلام وعضوة التحالف المناهض للدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة في أوروبا، فلوتورا

(7) انظر <https://www.ibanet.org/Safe-Refuge-report-launch-2020>, paras. 244–283.

كوساري، عن إنشاء التحالف وإنجازاته. وقالت إن مقتل الصحفية المالطية دافني كاروانا غاليزيا في عام 2017 كشف عن استخدام تكتيكات قانونية ضد الصحفيين في جميع أنحاء أوروبا. وفي عام 2018، أنشأت مجموعة صغيرة من الناشطين في مجال حرية الإعلام مؤسسة دافني كاروانا غاليزيا من أجل تحديد نطاق المشكلة، وتوثيق الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة، ودعوة السياسيين في أوروبا، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، إلى تشجيع اعتماد تدابير تحد من هذا الشكل من التناقض.

22- وأشارت السيدة كوساري إلى أن الصحفيين يحتاجون إلى الدعم المالي والمشورة القانونية لرصد ومناصرة تدابير مكافحة استخدام الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة. وفي الوقت نفسه، لا بد من الإعلان عن العناصر الداعمة لهذا النوع من التناقض وتحديدتها، أي المحامين ومكاتب المحاماة التابعين للسياسيين ورجال الأعمال المتنفذين. ولهذا الغرض، نظمت مؤسسة دافني كاروانا غاليزيا ومجموعة صغيرة من الناشطين في مجال حرية وسائل الإعلام مسابقة أوروبية لمكافحة استخدام الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة وتقديم جائزة للبلد أو السياسي الذي حقق أكبر قدر من النجاح في هذا الصدد. ونتيجة للمسابقة، أصبح بعض المحامين يترددون في الشروع في مثل هذه الدعاوى القضائية. وفي نهاية المطاف، أطلق الصحفيون التحالف المناهض للدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة في أوروبا، الذي جمع أكثر من 200 شخص يمثلون وسائل الإعلام ومنظمات حرية الإعلام بالإضافة إلى صحفيين وأكاديميين تمكنوا من إقناع المفوضية الأوروبية بالعمل على أول توجيه وتوصية لها لمكافحة استخدام الدعاوى القضائية الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، يعمل مجلس أوروبا على صياغة توصية حول هذا الموضوع من المتوقع الموافقة عليها في عام 2024.

23- وفي رسالة فيديو مسجلة مسبقاً، أشارت الصحفية الغواتيمالية الناشطة على وسائل التواصل الاجتماعي مارييلوس مونزون إلى أن تجريم الصحفيين في أمريكا الوسطى كان إشارة إلى عودة الاستبداد في المنطقة، المتمثل في جملة أمور بينها إغلاق المساحات الديمقراطية وفشل نظام الضوابط والموازن. وتستخدم الحكومات في المنطقة المؤسسات العامة لمضايقة وسائل الإعلام، وترى المجموعات المتنفذة الصحفيين المستقلين أعداء لها. ومنذ التحول الديمقراطي في غواتيمالا، لم يتوقف اضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان، وتُستهدف وسائل الإعلام ويجرم الصحفيون المستقلون لقمع حرية التعبير والحد من إمكانية الوصول إلى المعلومات، ولا سيما في قضايا الفساد. واستُخدمت المحاكمات الصورية وسجن الصحفيين المشهورين، مثل خوسيه روبين زامورا، في غواتيمالا، لتكميم أفواه معدي التقارير الاستقصائية، مما أفضى إلى ممارسة الرقابة الذاتية. ورغم التهديدات القانونية، فشل المتحكمون بالسلطة في إسكات الصحافة المستقلة.

24- وبينت السيدة مونزون الاتجاه نحو الاستبداد في أمريكا الوسطى بتأكيد ما يلي: أن تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الصحفيون، قد زاد بنسبة 54 في المائة؛ وفي الأسبوعين الأخيرين من آذار/مارس 2023، أُجبر 11 صحفياً على مغادرة غواتيمالا. وفي عامي 2022 و2023، ذهب 22 صحفياً في بلدان أمريكا الوسطى إلى المنفى. وعلاوة على ذلك، في عام 2022، تبين أن حوالي 30 صحفياً من السلفادور تعرضوا للتجسس باستخدام برنامج بيغاسوس. واستمر المتحكمون بالسلطة في بث سرديات تهدف إلى تصوير الصحفيين كما لو كانوا جزءاً من الهياكل الإجرامية. واختتمت السيدة مونزون كلمتها بدعوة المجتمع الدولي إلى توحيد قواه لدعم حرية التعبير وحرية الصحافة بقوة كشرطين أساسيين للديمقراطية، والعمل بفعالية للتصدي للتحديات المتزايدة في أمريكا الوسطى.

### الجلسة 3- التهديدات الاقتصادية لسلامة الصحفيين وأثرها على استقلال وسائل الإعلام وتعديتها

25- أدارت مستشارة السياسات والمناصرة في منظمة الصحافة الحرة غير المحدودة، فلورا شولت نورد هولت، الجلسة الثالثة التي تناولت التهديدات الاقتصادية لسلامة الصحفيين وتأثيرها على التعددية

واستقلال وسائل الإعلام. وهدفت الجلسة إلى تحديد التحديات الاقتصادية الرئيسية التي تهدد عمل وسائل الإعلام وتؤثر على سلامة الصحفيين، وأبعادها الجنسانية، والحلول الرامية إلى معالجتها.

26- وشرحت المحاضرة الأولى، الممثلة الدائمة للسويد لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف ورئيسة البرنامج الدولي لتنمية الاتصال التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، أنا براندت، عمل البرنامج. وقالت إن البرنامج مبادرة حكومية دولية يهدف إلى تعزيز تطوير وسائل الإعلام في البلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع. ووسع البرنامج نطاق عمله لمعالجة مسألة استمرار وسائل الإعلام إدراكاً منه أن الأولوية الأكثر إلحاحاً بالنسبة للصحفيين هي الحفاظ على الدخل المالي بعد ضمان السلامة البدنية. ومن خلال جمع البيانات وتحليلها وإجراء البحوث والمشاورات الوطنية، خلص البرنامج إلى أن نماذج وسائل الإعلام التقليدية آخذة في الانخفاض باطراد بعد أن أصبحت الإنترنت محط اهتمام الناس ومصدراً للإيرادات. وتفاقم هذا الوضع من جراء جائحة كوفيد-19. ونتيجة لذلك، تعرضت وسائل الإعلام والصحفيون، وعملهم البالغ الأهمية، لخطر كبير. وتتطلب مواجهة هذه المشكلة نهجاً شاملاً وحلولاً على الصعيدين الوطني والدولي. وتقاسم البرنامج نماذج استجابات مبتكرة ونماذج أعمال تجارية مستمدة من وسائل إعلام في جميع أنحاء العالم. وقدم الموجز السياساتي الذي أعدته اليونسكو بعنوان "إيجاد الأموال اللازمة لازدهار الصحافة: الخيارات السياسية لدعم استمرارية وسائل الإعلام"<sup>(8)</sup> توصيات جديدة لمقرري السياسات.

27- وأشارت السيدة براندت أيضاً إلى الأبعاد الجنسانية لسلامة الصحفيين. وقالت إن البحوث التي أجرتها اليونسكو مؤخراً أشارت إلى زيادة حادة في العنف ضد الصحفيات على الإنترنت للتقليل من شأنهن وإذلالهن وفضحن وتخويفهن وإسكاتهن وتشويه سمعتهن مهنيًا ومنعهن من المشاركة النشطة في النقاش العام<sup>(9)</sup>. وكثيراً ما تجد النساء في وسائل الإعلام أنفسهن في أوضاع مالية هشّة، وغالباً ما يعانين من فجوة في الأجور مقارنة بالصحافيين الرجال. ويتطلب سد الفجوة في الأجور بين الجنسين بذل جهود طويلة الأجل لرفض جميع أشكال التمييز المنهجي ضد المرأة. وخلصت السيدة براندت إلى أن مواجهة وسائل الإعلام المستقلة للتحديات والتصدي لمستويات متعددة من التهديد الذي تتعرض له سلامة الصحفيين بطريقة تراعي المنظور الجنساني يتطلبان اتخاذ الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص إجراءات عاجلة ومنسقة، مسترشدة بخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

28- وأشارت المحاضرة الثانية، وهي عضوة في الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، فرناندا هوبنهايم، إلى أن المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان قد أصبحت المعيار العالمي فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان في سياق الأنشطة التجارية. وقد وضع الفريق العامل توجيهات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في هذا السياق<sup>(10)</sup>. وينطبق العديد من المبادئ التوجيهية أيضاً على حماية الصحفيين، ولا سيما فيما يتعلق بالفساد، وكذلك على انتهاك الشركات لحقوق الإنسان والتدخل في عمل الصحفيين. وفي تقرير صدر مؤخراً عن المشاركة السياسية للقطاع الخاص<sup>(11)</sup>، تناول الفريق العامل احتمال تدخل شركات الأعمال التجارية في المسائل السياسية والتنظيمية أو مشاركتها فيها. ووجد الفريق العامل أن استيلاء جهات فاعلة خاصة على وسائل الإعلام وتحكمها بالسرديات العامة يشكل جانباً هاماً من جوانب التدخل والتهديدات الاقتصادية لسلامة الصحفيين وحرية وسائل الإعلام. ولتحسين حماية الصحفيين وحرية وسائل الإعلام،

(8) انظر <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381146>.

(9) انظر <https://en.unesco.org/publications/thechilling>.

(10) انظر [A/HRC/47/39/Add.2](https://www.unhcr.org/refugees/47/39/Add.2).

(11) انظر [A/77/201](https://www.unhcr.org/refugees/77/201).



أوصت السيدة هوبنهايم بأن تتبنى وسائل الإعلام، بما في ذلك الشركات الكبرى التي تمتلك وسائل إعلام والشركات التي توفر الموارد المالية لوسائل الإعلام هذه المبادئ التوجيهية.

29- وقدم المحاضر الثالث، رئيس وحدة قطاعي الخدمات الخاص والعام في منظمة العمل الدولية، أوليفر ليانغ، منظوراً عمالياً بشأن حماية الصحفيين ووسائل الإعلام. وأشار إلى مبادئ العمل الرئيسية المنطبقة على الصحفيين، مثل الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، والمساواة وعدم التمييز، وحظر السخرة، والسلامة والصحة المهنتيين. وأشار السيد ليانغ إلى أن معظم الصحفيين يعملون كعمال مستقلين وأن الاتفاقات الجماعية تغطي قلة منهم. وشملت التحديات التي واجهت النقابات التي تنظم عمل الإعلاميين المستقلين قوانين مكافحة المنافسة التي تحظر المفاوضة الجماعية نيابة عن العمال المستقلين<sup>(12)</sup>. وأشار السيد ليانغ أيضاً إلى وجود فجوات كبيرة في الأجور بين الصحفيات والصحفيين، بما في ذلك التمييز الذي ينطوي عليه توظيف الصحفيين على أساس العرق والأصل الإثني والجنسية وحتى الرأي السياسي<sup>(13)</sup>. وأضاف السيد ليانغ أن السخرة، المحظورة بموجب اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 105 لعام 1957 بشأن إلغاء العمل الجبري، يمكن أن تفرض أيضاً كعقوبة على الأشخاص الذين يعبرون عن آراء سياسية. وفيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنتيين، أشار السيد ليانغ إلى أن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 155 لعام 1981 بشأن السلامة والصحة المهنتيين تدعو إلى اعتماد سياسات متسقة في أماكن العمل من خلال عمليات تشاورية وتوفير معدات الحماية الشخصية والتدريب.

30- ولاحظ السيد ليانغ أن الصحفيات أكثر عرضة لأن يكن أهدافاً للعنف والتحرش. وقال إن التحرش الجنسي في مكان العمل والثقافة الذكورية التي سادت في غرف الأخبار هي قضايا لم تُعالج بعد. واعتمدت منظمة العمل الدولية مؤخراً اتفاقية العنف والتحرش لعام 2019 (رقم 190) والتوصية رقم 206 لعام 2019 بشأن العنف والتحرش، التي تناولت جميع أنواع العنف، بما في ذلك العنف الجنساني والتحرش في مكان العمل. وينطبق هذان الصكوك على جميع العمال، بغض النظر عن وضعهم التعاقدية. وأكد السيد ليانغ أن مبادئ منظمة العمل الدولية تهدف إلى مكافحة علاقات العمل المستقلة المقننة إدراكاً منه أن علاقات العمل في وسائل الإعلام أصبحت قائمة بشكل متزايد على أساس العمل الحر. وبالنظر إلى المستقبل، كانت الاستراتيجية المهيمنة لمعالجة بعض تحديات العمل التي تواجه الصحفيين هي الحوار الاجتماعي من خلال المشاركة مع الشركاء الاجتماعيين والنقابات العمالية وجمعيات أصحاب العمل والجمعيات الإخبارية والصحفيين. وعلاوة على ذلك، شدد على أن توفير الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة تمثل سبلاً لضمان الاستدامة الاقتصادية للصحفيين في أوقات الشدة.

31- وركزت المحاضرة الرابعة، وهي مديرة مركز الصحافة المستقلة في ماليزيا، واتشلا نايدو، على حالة الصحفيين والعمال في وسائل الإعلام في جنوب شرق آسيا. فوفقاً لدراسة استقصائية أجراها الاتحاد الدولي للصحفيين، عبّر واحد من كل ثمانية مشاركين من سبعة بلدان في جنوب شرق آسيا عن شعوره بعدم الأمان بشأن وظيفته، وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التحديات المالية والاقتصادية التي يواجهها العاملون في مجال الإعلام. وأسهم السياق الاقتصادي والجغرافي السياسي الإقليمي كذلك في الظروف الاقتصادية غير المستقرة. وفي بعض الحالات، اضطر الصحفيون الذين يعملون في بيئات يتزايد فيها التقييد إلى الفرار من بلدانهم. وساهم تدني التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة أيضاً في الافتقار إلى حماية فعالة لحقوق العمال، مما أدى إلى تراجع الأمن الوظيفي، وتخفيض الأجور والحد الأدنى

(12) انظر اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي لعام 1948 (رقم 87) واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بتطبيق حق التنظيم والمفاوضة الجماعية لعام 1949 (رقم 98).

(13) فيما يتعلق بمسألة أسباب التمييز وسبل الانتصاف لضمان المساواة في معاملة العمال، انظر اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 100 لعام 1951 بشأن المساواة في الأجور، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111 لعام 1958 بشأن التمييز (في الاستخدام والمهنة).

للأجور، وتأخير دفعها، وانتشار العمل بدوام جزئي، وحالات الفصل من العمل. وأشارت أيضاً إلى انعدام أو محدودة الحماية الاجتماعية، ولا سيما شبكات الأمان مثل المعاشات التقاعدية والتأمين والاستحقاقات الصحية. وفي حالات كثيرة، نقل الترتيبات، ولا سيما بالنسبة للنساء اللاتي يعانين بالفعل من فجوات في الأجور مع الرجال ومن ظاهرة الحاجز غير المرئي. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أيضاً قيود على النقابات والمفاوضة الجماعية، وانخفض عدد أعضاء النقابات الإعلامية في المنطقة.

32- وشددت السيدة نايدو على أن ظروف العمل غير المستقرة تؤثر على النساء بشكل غير متناسب. وكان للظروف التمييزية السائدة، بما في ذلك على العاملين غير الثنائيين جنسياً في وسائل الإعلام، وعدم احترام الحقوق الجنسية والإنجابية آثار متعددة، بما في ذلك ما يتعلق بالتوظيف والترقية والأمن المالي واستحقاقات التوظيف، فضلاً عن السلامة والأمن. وظلت النساء والصحفيون غير الثنائيين جنسياً والعاملون في وسائل الإعلام في المنطقة يتعرضون للتحرش الجنسي والاعتداء والاعتصاب في أماكن العمل. وتجلت التهديدات الجسدية أيضاً في المساحات الرقمية، بما في ذلك العنف الجنساني عبر الإنترنت. وأضافت السيدة نايدو أن زيادة الرقمنة ساهمت في تعطيل الخدمات والوصول إليها، إضافة إلى حالات إغلاق الإنترنت، والقيود والتأخير، مما أثر على ثقة الجمهور وتتنوع المعلومات. وأصبحت شركات التكنولوجيا الكبرى منافذ لتجميع الأخبار، مما أدى إلى انخفاض إيرادات الإعلانات والاشتراكات في المؤسسات الإعلامية التقليدية. وخلصت السيدة نايدو إلى أن وجود الصحفيين ذاته معرض للخطر مشيرة إلى ضرورة النظر في الممارسات الجيدة والنماذج المستدامة للمضي قدماً.

#### الجلسة 4- المضي قدماً في توفير حماية أفضل للصحفيين من التهديدات القانونية والاقتصادية وضمان وجود وسائل إعلام مستقلة وحرّة وتعددية

33- ترأس مدير شعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان الجلسة الأخيرة من الحلقة الدراسية للخبراء التي تناولت سبل توضيح الطريق إلى الأمام من خلال وضع تدابير محددة ينبغي أن تعتمد عليها جميع الجهات صاحبة المصلحة لتحسين حماية الصحفيين من التهديدات القانونية والاقتصادية وضمان استقلال وسائل الإعلام وحرّيتها وتعدديتها.

34- وأشار المحاضر الأول، وهو رئيس قسم حرية التعبير وسلامة الصحفيين في منظمة اليونسكو، غيلهيرم كانيلا، إلى التوصية العامة لخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب: وضع سياسات ذات صلة تستند إلى الركائز الأساسية الثلاث المتمثلة في منع الاعتداء على الصحفيين وحمايتهم ومقاضاة الجناة. وسلط السيد كانيلا الضوء على التقدم المحرز في مواجهة التهديدات القانونية لسلامة الصحفيين. فعلى سبيل المثال، كان القضاة والمدعون العامون والمحامون وموظفو إنفاذ القانون أكثر انفتاحاً على الانخراط في هذه المسألة. وفيما يتعلق بالمضي قدماً، ينبغي تحديد سبل إضافية لإنهاء الوعي بين القضاة الوطنيين بأتمثلة السوابق القضائية الجيدة التي تنتبثق عن المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك التوعية من منظور جنساني<sup>(14)</sup>. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل جهود، بما في ذلك من خلال التدريب، لإقناع المدعين العامين بضرورة عدم الشروع في المقاضاة، في بعض الحالات، وذلك امتثالاً للمعايير الدولية. وسلط السيد كانيلا الضوء أيضاً على الحاجة إلى معالجة ما أسماه "الرقابة غير المباشرة"، أي زيادة استخدام الجرائم المالية ضد الصحفيين من أجل سجنهم. وأخيراً، أشار إلى ضرورة دعم شبكات المحامين المهتمين بتلك المناقشات في الإجراءات التي يتخذونها ضد هذه الدعاوى القضائية الاستراتيجية.

(14) انظر، على سبيل المثال، القرار الذي أصدرته مؤخراً محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في قضية بيديوا لينا ضد كولومبيا، التي تقدم منظوراً مبتكراً حول كيفية مراعاة سلامة الصحفيين من وجهة نظر قانونية. انظر [https://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec\\_431\\_esp.pdf](https://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_431_esp.pdf) [بالإسبانية].

35- وفيما يتعلق بالتهديدات الاقتصادية التي يتعرض لها الصحفيون، حدد السيد كانيلا بعض المجالات التي ينبغي التركيز عليها في المستقبل. أولاً، ينبغي أن تركز المساعدة الإنمائية الرسمية بقدر أكبر على الصحافة وينبغي زيادة المساعدة الإنمائية لوسائل الإعلام. ثانياً، ينبغي استكشاف المزيد من السبل للحصول على الموارد المالية لوسائل الإعلام، بينما ينبغي تجنب استيلاء الجماعات المتنفذة على هذه الموارد. وأخيراً، ينبغي استكشاف سبل أفضل لإدماج هذه القضايا في جهود الرصد والإبلاغ، ومنها على سبيل المثال الاستعراض الدوري الشامل والاستعراضات الوطنية الطوعية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما في إطار الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

36- أما المحاضرة الثانية، وهي كبيرة الموظفين القانونيين في المنظمة غير الحكومية المادة 19: المركز الدولي لمناهضة الرقابة، بولينا غوتيريز، فقد دعت إلى ضمان استجابة عالمية ومحلية شاملة للدعوى القضائية الاستراتيجية ضد مشاركة الجمهور. وتوجد مبادرات إقليمية جيدة، على سبيل المثال، في أوروبا وأمريكا اللاتينية، وكذلك على الصعيد الوطني فيما يتعلق بتكييف الأطر التنظيمية. غير أن ثمة حاجة إلى توجيه من الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان بشأن واجب منع إساءة استخدام القوانين والإجراءات. وينبغي تقييم الكيفية التي تتجلى بها هذه الظاهرة بشكل مختلف في شتى النظم القانونية. ويمكن لهيئات حقوق الإنسان أيضاً أن تقدم إرشادات بشأن كيفية تطبيق عتبات أعلى في إعداد التقارير المعنية بالمصلحة العامة على المستوى الوطني كوسيلة لردع المقاضاة التعسفية للصحفيين.

37- وأشارت السيدة غوتيريز إلى تقرير صدر مؤخراً عن منظمة المادة 19 بشأن كيفية استجابة المحاكم للدعوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة، بما في ذلك في السياقات التي تفنقر إلى التشريعات ذات الصلة<sup>(15)</sup>. وأشارت إلى أن المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، ولا سيما المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ما فتئت تدعو إلى وضع لوائح عن هذه المسألة. ورغم الافتقار إلى الحماية على الصعيد الوطني، فإن المحاكم الوطنية، مثل محاكم جنوب أفريقيا وكولومبيا والهند، تنشئ أطراً للنظر في هذه الدعوى. وأظهرت القضايا المستعرضة أن المحاكم تنظر في طبيعة أنشطة المدعى عليهم المستهدفين من خلال هذه الدعوى القضائية وأنها تضع اختبارات لمعرفة ما يرمي منها إلى تحقيق المصلحة العامة. وأعربت السيدة غوتيريز عن تأييدها لإجراء تحقيق في دور المحاكم وأيدت فكرة تزويد المحاكم بمعدات أفضل للاستجابة لهذا النوع من القضايا، بما في ذلك من خلال التدريب على كيفية تحديد هذه القضايا ووضع عتبة عالية في إعداد التقارير المعنية بالمصلحة العامة. وينطوي هذا النهج أيضاً على تحديد القوانين والقواعد الإجرائية التي تعمل كعناصر داعمة للنقاضي التعسفي، بما في ذلك الدعوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة. وأعربت السيدة غوتيريز أيضاً عن تأييدها لفكرة اعتماد نهج شامل إزاء التدابير التشريعية، بما في ذلك إجراء استعراض شامل للعناصر الداعمة. وأشارت، أخيراً، إلى أنه عند تناول هذه الدعوى القضائية الاستراتيجية، لا بد من تقديم مزيد من الدعم لمن يدافعون عن الضحايا وتحديد كيفية استرشاد عملية صنع السياسات على الصعيد الوطني بمختلف مظاهر هذا النقاضي.

38- وأشار عضو فريق الخبراء الثالث، وهو المدير القانوني للدفاع عن وسائل الإعلام، السيد هيوز، إلى أن الدول تميل إلى مواصلة اعتماد قوانين وممارسات تمنع حرية التعبير. وسلط الضوء على أربعة تهديدات يتعرض لها الصحفيون وعملهم، وهي: (أ) قوانين التشهير والقذف؛ (ب) قوانين الأمن القومي؛ (ج) المراقبة؛ (د) حالات إغلاق الإنترنت. وأشار، أولاً، إلى أنه فيما يتعلق بقوانين التشهير الجنائية ضد الصحفيين، هناك توافق في الآراء على الصعيد الدولي وفيما بين المحاكم الدولية على أن اعتبار التشهير

(15) انظر <https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/wp-content/uploads/2023/04/GFoE-Article19-SLAPPs-paper.pdf>

جريمة وأحكام السجن وفرض العقوبات المرتبطة به، مثل حظر السفر والغرامات المفروطة، تتعارض مع القانون الدولي. وبالنسبة للمحامين الذين يدافعون عن الصحفيين، تكمن المشكلة الأساسية في أن الدول يمكن أن تعتمد على التهديد بفرض عقوبات جنائية لخنق حرية التعبير، مما يؤثر تأثيراً مخيفاً على الصحافة. وهناك مجموعة كبيرة من السوابق القضائية في المحاكم الأفريقية والأوروبية ومحاكم البلدان الأمريكية تضعف استخدام الدولة لجريمة التشهير. ولا بد من الاعتراف بتوافق الآراء هذا وإعطائه قوة من خلال الوسائل التشريعية.

39- ثانياً، ظل استخدام قوانين الأمن القومي يشكل تهديداً كبيراً لحرية الصحافة. وبينما جادلت الدول بأن ثمة هدفاً مشروعاً لقمع حرية التعبير، فإن الغرض الحقيقي هو حماية الأجهزة الأمنية من التدقيق وتجنب الضوابط والموازن الدستورية. وفيما يتعلق بانتشار قوانين الجرائم الحاسوبية في جميع أنحاء العالم مؤخراً، تدرعت الدول بالأمن القومي لتبرير التدابير القمعية. وقدمت مبادئ جوهانسبرغ بشأن الأمن القومي وحرية التعبير والحصول على المعلومات والمبادئ العالمية المتعلقة بالأمن القومي والحق في المعلومات استجابة متوازنة لاستخدام قوانين الأمن الوطني. وتوفر هذه المبادئ خريطة طريق لتدوين القيود التي ينبغي اعتمادها في استخدام قوانين الأمن الوطني.

40- ثالثاً، أشار السيد هيوز إلى المراقبة، وتحديد برنامج بيغاسوس للتجسس الذي تم بيعه إلى الدول وكان يستخدم لاختراق الأجهزة المحمولة. وسمحت برامج التجسس بالوصول إلى كل جانب من جوانب عمل الصحفيين وحياتهم، بما في ذلك مصادرهم وأفراد أسرهم. ونظراً لحجم التهديد الذي تشكله برامج التجسس على الصحفيين، لا بد من الطعن في هذه الممارسات، بما في ذلك من خلال النقاضي. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول أن تقيد أو تحظر استخدام هذا النوع من برامج التجسس، نظراً لأثره الشديد على الصحفيين ووسائل الإعلام المستقلة.

41- وأخيراً، أشار السيد هيوز إلى تزايد اللجوء إلى إغلاق الإنترنت، مما أثر تأثيراً هائلاً على الصحفيين ووسائل الإعلام. وأكد أهمية مساءلة شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية والشركات التابعة لها المشاركة في عمليات قطع الإنترنت، بما في ذلك عن طريق الحرص على أن تكون لمشاركتها هذه آثار اقتصادية شديدة عليها. وشجع السيد هيوز على المشاركة في عملية النقاضي كوسيلة لإبراز حساسية القضايا التي يواجهها الصحفيون. وحث الدول والمنظمات الدولية أيضاً على الاعتراف بالسوابق القضائية التي اعتمدها المحاكم الدولية والإقليمية وتدوين هذه السوابق القضائية من أجل توفير الحماية اللازمة للصحفيين.

42- وذكرت المحاضرة الرابعة في حلقة النقاش، وهي المديرية الإقليمية لأوروبا الشرقية والاستجابة العالمية في المنظمة غير الربحية "دعم وسائل الإعلام الدولية"، غولنارا أخوندوفا، أن منظماتها اعتمدت نهجاً كلياً إزاء تهديد سلامة الصحفيين، بدءاً من التصدي لظاهرة "الصحاري الإخبارية" في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي تعمل على المستوى المحلي البحت، ووصولاً إلى التعامل مع شركات التكنولوجيا الفائقة في سيليكون فالي. ودعت السيدة أخوندوفا إلى تغيير السياسات وضمان التمكين على الصعيد الوطني. ودعت كذلك إلى إدماج منظور تطوير وسائل الإعلام في خطط العمل الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية القطرية. وفي هذا السياق، أشارت السيدة أخوندوفا إلى النظم الضريبية الرسمية، وخطط الدعم المالي، وإمكانيات تسجيل وسائل الإعلام كمنظمات غير ساعية إلى الربح. وشددت على أن توفير الدعم والتمويل في حالات الطوارئ لوسائل الإعلام غير كاف؛ ولا بد من بذل المزيد من الجهود لتطوير نماذج أعمال قابلة للتطبيق في وسائل الإعلام المستقلة، وخاصة وسائل الإعلام المحلية، للاستجابة للتحديات الرقمية. ومن الأمثلة على ذلك تطوير المهارات التجارية لمديري وسائل الإعلام وإدخال تقنيات جديدة لغرف الأخبار.

43- وشددت السيدة أكوندوفا على أن المهمة الشاقة المقبلة لا يمكن إنجازها إلا من خلال التواصل بشكل استباقي مع أصحاب المصلحة الآخرين، لا سيما من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لدعم وسائل الإعلام المستقلة. وفيما يتعلق بالمعلومات المضللة، شددت السيدة أكوندوفا على أن المعلومات المضللة القائمة على نوع الجنس تشكل تهديداً كبيراً لسلامة الصحفيات وينبغي الاعتراف بها كشكل من أشكال العنف الجنساني. وبالمثل، ينبغي الاعتراف بخطاب الكراهية المتحيز ضد النساء وصحفيي مجتمع الميم الموسع، عبر الإنترنت وخارجه، وإدراجه في القوانين كخطاب كراهية.

## جيم - مناقشة تحاورية

44- أثناء المناقشة التفاعلية، أدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأستراليا، وألمانيا، وليتوانيا، والنمسا، والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وتناول الكلمة ممثلو ثلاث منظمات غير حكومية، هي المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، ومعهد حرية وسلامة المراسلين، والمنظمة الدولية للعدالة للجميع، إضافة إلى خبراء أكاديميين.

45- ورحب العديد من المتكلمين بتركيز الحلقة الدراسية للخبراء على هذا الموضوع وأكدوا التزامهم بمسألة سلامة الصحفيين. وأشار البعض إلى أن الصحافة المستقلة تشكل دعامة أساسية لديمقراطية فاعلة تضمن الوصول إلى المعلومات والمشاركة المدنية. ولاحظ بعض المتكلمين مع القلق أن الاعتداءات على وسائل الإعلام المستقلة آخذة في الازدياد في جميع أنحاء العالم، حيث يواجه الصحفيون التخويف والتهديدات القانونية والتقاضى التعسفي. وتشكل قضايا الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة التي تستهدف الصحفيين تهديداً خطيراً للديمقراطية وحقوق الإنسان. ويمثل اتخاذ خطوات حازمة في تعزيز التدابير التشريعية أمراً أساسياً في هذا الصدد. وأشار بعض المتكلمين إلى وجود صكوك دولية تتناول سلامة الصحفيين لكن التحدي الرئيسي يتمثل في ثغرة التنفيذ وانعدام الإرادة السياسية لدى الدول لتوفير حماية أفضل للصحفيين.

46- وأشار الاتحاد الروسي إلى الرقابة، وحجب البث، والتحقيقات الجنائية، وفرض الغرامات والجزاءات، وتجميد الحسابات المصرفية للروس العاملين في وسائل الإعلام ولمنفاذ الإعلام الروسية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي الولايات المتحدة. وأشار متكلمون آخرون إلى حالات الفصل والمضايقة واحتجاز الصحفيين والتهديدات القانونية لوسائل الإعلام التي تنتقد غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا، فضلاً عن نفي الصحفيين. وأعرب المتكلمون عن قلقهم إزاء الحجج التي تقدمها الدول لإضفاء الشرعية على القيود المفروضة على حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام في أوقات الحرب، بما في ذلك نشر وسائل الإعلام التابعة للدولة لخطاب الكراهية والدعاية أثناء الحرب. كما أن استهداف الصحفيين الذين يعيشون في المنفى مسألة تبعث على القلق، وكذلك استخدام برامج التجسس في مراقبة أنشطة الصحفيين. كما أن إساءة استخدام القوانين الاقتصادية والجنائية والتنظيمية ضد وسائل الإعلام والصحفيين تشكل مصدر قلق كبير. واتفق المتكلمون على أن الأزمة، في العصر الرقمي، تؤثر على الاستدامة الاقتصادية لوسائل الإعلام والصحفيين، ولا سيما وسائل الإعلام الناقدة والصحفيين المتمسكين بالجرأة.

47- وعرض بعض المتكلمين مبادرات وطنية ترمي إلى تعزيز سلامة الصحفيين، فأشارت أستراليا إلى تنفيذها مؤخراً لمدونة تفاوض إلزامية لوسائل الإعلام والمنصات الرقمية، تهدف إلى تمكين ناشري الأخبار المحليين من التفاوض مع المنصات الإلكترونية الكبيرة والسماح لهم بالحصول على تعويض عن نشر محتوى إخباري على تلك المنصات؛ وأشارت أذربيجان إلى مرسوم رئاسي صدر عام 2021 لإدخال إصلاحات على وسائل الإعلام أنشئت بموجبه وكالة لتطوير وسائل الإعلام وإلى قانون صدر عام 2022 عزز آليات ضمان استقلال وسائل الإعلام وتعدديتها. وأفادت ليتوانيا بأنها اعتمدت تعديلات تشريعية

على قانون الإجراءات المدنية والقانون الجنائي في عام 2022 لمعالجة الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة من خلال إدخال إجراء سريع لتقييم الأسس الموضوعية الأولية للدعايات؛ وقالت ألمانيا إنها تدعم البرنامج الدولي لحماية الصحفيين في الأزمات والنزاعات؛ وأشارت الولايات المتحدة إلى الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس والذي يحظر على الحكومة استخدام برامج التجسس التجارية التي تشكل مخاطر على الأمن القومي أو إساءة استخدامها من جانب الحكومات الأجنبية. وعلاوة على ذلك، صدرت المبادئ التوجيهية التي وضعها التحالف من أجل الحرية على شبكة الإنترنت لتوضيح كيفية احترام الحكومات لحقوق الإنسان من خلال الاستخدام المسؤول لتكنولوجيا المراقبة. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مبادرة "درع المراسل"، وهو صندوق يتيح للصحفيين في جميع أنحاء العالم التمويل اللازم للدفاع عن أنفسهم في الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة. وأشارت المفوضية الأوروبية إلى إطلاق مبادرتها ضد هذه الدعاوى القضائية لتحسين حماية الصحفيين من إجراءات المحاكم التعسفية، ودعمها لـ 550 صحفياً ووسيلة إعلامية معرضين للتهديد، بما في ذلك في أفغانستان وأوكرانيا.

48- وطرح المتكلمون على المحاضرين مجموعة واسعة من الأسئلة، بينها ما يلي: كيف يمكن للدول الأعضاء أن تعتمد قوانين وأنظمة لمنع المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة؛ والإطار القانوني لحماية وسائل الإعلام وسلامة الصحفيين أثناء النزاع؛ وكيفية تحقيق التوازن بين الحق في حرية الإعلام وإضفاء الدول شرعية على القيود المفروضة على أساس الأمن القومي؛ وكيفية تطوير أوجه التآزر بين الحكومات والمجتمع المدني لتوفير أطر مناسبة للصحفيين المنفيين؛ والاستراتيجيات الفعالة التي يمكن للصحفيين اعتمادها لمواجهة التهديدات؛ وكيفية توفيق الصحفيين بين المسؤوليات المزدوجة لتوفير معلومات مستقلة وحاجة وسائل الإعلام إلى توليد الموارد اللازمة للعمل؛ وما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، لمعالجة الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة والدفاع عن الصحفيين في المنفى؛ وكيف يمكن لمجلس حقوق الإنسان والدول والمجتمع المدني والمنظمات الإعلامية حماية الصحفيين بشكل أفضل.

## دال - ملاحظات ختامية أدلى بها المشاركون في حلقة النقاش

49- أشار المشاركون في حلقة النقاش إلى أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يسمح بفرض قيود على حرية التعبير. ومع ذلك، ينبغي أن تتنوع القيود إجراء ومعايير معينة، بما في ذلك مبدأ التناسب. وتستفيد الدول مما يفرض من قيود على الصحفيين، وهي قيود تشكل تدخلاً غير قانوني في حرية التعبير وحرية الصحافة. وينبغي للدول أن تتقيد تقيداً تاماً بالقانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان في جميع الحالات.

50- وأوضح المشاركون في حلقة النقاش أن الإطار القانوني الدولي يوفر أيضاً الحماية للصحفيين أثناء النزاعات المسلحة. وكانت البيانات الصادرة عن المنظمات الدولية مفيدة للغاية في تعزيز المواقف المبدئية بشأن الحق في حرية التعبير وحرية الصحافة. ويتمتع الصحفيون في المنفى بالحماية كعمال مهاجرين بموجب اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين (مراجعة) لعام 1949 (رقم 97)، التي تنشئ واجباً على الدول الأطراف يتمثل في توفير نفس أشكال الحماية العمالية التي توفرها للعمال الوطنيين، بما في ذلك الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية.

51- وفيما يتعلق بالمعلومات المضللة والأخبار المزيفة، لاحظ المشاركون في حلقة النقاش أن بعض الحكومات لجأت إلى حظر وسائل إعلام وإغلاق الإنترنت، منتهكة بذلك الحق في حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات. وفي هذا الصدد، انتقدوا قرار الاتحاد الأوروبي حظر شبكة تلفزيون "روسيا اليوم" واعتماد الاتحاد الروسي قانوناً يحظر أي انتقاد من جانب المنظمات غير الحكومية للنزاع المسلح بين

الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وشدد الخبراء على أن الرقابة والحظر لا يوقفان المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة ويؤديان إلى نتائج عكسية. وأفضل طريقة للتعامل مع المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة هي التدقيق على أساس معلومات مستقلة من خلال وسائل إعلام حرة مستقلة<sup>(16)</sup>.

52- وفيما يتعلق باستخدام برامج التجسس لمراقبة أنشطة الصحفيين، يستخدم الصحفيون اعتراف السلطات بأثرها السلبي، في إجراءات المحاكم وهو اعتراف يضيفي المشروعية على مواقفهم في المحكمة.

53- وفيما يتعلق بالدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة، لاحظ المشاركون في حلقة النقاش أنها فريدة من نوعها لأنها دعاوى بارزة وطويلة ومكلفة وتتطلب عملاً قانونياً جاداً وشرحاً مناسباً للجمهور، بالإضافة إلى أنها تُعرض حرية التعبير والديمقراطية للخطر. غير أن التشريع النموذجي بات متاحاً للبلدان المهتمة باتخاذ خطوات لحماية الصحفيين، بما في ذلك التوجيه النموذجي ضد استخدام هذه الدعاوى القضائية الذي قدمه التحالف المناهض للدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة في أوروبا والقانون النموذجي الذي اقترحه مركز أبحاث مناهضة الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة في المملكة المتحدة.

54- وفيما يتعلق بأثر خصخصة وسائل الإعلام وكيفية تأثير السباق على الإيرادات على وسائل الإعلام والصحفيين، شدد المشاركون في حلقة النقاش على عنصر الصالح العام في وسائل الإعلام، وهو عنصر لا بد من تنظيمه وضمانه، بما في ذلك من جانب القطاع الخاص. ولهيئات البث العامة أيضاً دور هام تويده في حماية وسائل الإعلام وتعزيزها باعتبارها منفعة عامة.

55- وللمضي قدماً، شدد المشاركون في حلقة النقاش على أهمية تقييم التقدم المحرز على مدى السنوات الثلاثين الماضية والدروس المستفادة من التجارب السابقة. وقالوا إن قرارات الأمم المتحدة أصبحت جزءاً من القانون غير الملزم، وأضافوا أن عدداً متزايداً من القضاة باتوا يقننون من قرارات الأمم المتحدة في نص ما يصدره من أحكام، وهي قرارات تؤخذ في الاعتبار في الدفاع القانوني عن وسائل الإعلام عند إعداد القضايا. وقد أنشئت تجمعات مثل تحالف حرية الإعلام والتحالف من أجل الحرية على شبكة الإنترنت، وأسهمت عناصر الاستقلال والحرية وتعددية وسائل الإعلام في إعلان ويندهوك للنهوض بصحافة مستقلة وتعددية في أفريقيا في الترويج لصحافة أكثر أماناً. وفيما يتعلق بالبلدان التي تعاني من بازمات، مثل أوكرانيا، تحرك المجتمع الدولي بسرعة، إلى جانب الجهات الفاعلة المحلية الرئيسية، مستجيباً لقضايا الصحافة في حالات الصراع وموفرًا معدات الحماية.

56- وفي الختام، شدد المشاركون في حلقة النقاش على أن توفّر الإرادة السياسية للعمل لدى الدول وأصحاب المصلحة المعنيين أمر أساسي لإنشاء آليات لحماية حقوق الصحفيين ومصالحهم، مع الاعتراف بدورهم كجهات رقابية عامة، إلى جانب معاقبة الأطراف التي تنتهك حقوقهم.